بقوله كذا ما يليه كسرا او يلي تالي كسرا او سكون اي او يلي تالي سكون قد ولي كسرا وفصل الها
كما فصل بهو فجر درهماك من يليه بها اي كذا تمال الالف اذا وليها كسرة او وليها ساكن نحو شملال او كلاهما
متحرك ولكن احدهما هاء نحو يريد ان يضربها او ثلاثة احرف اولها ساكن وثانيهما هاء نحو دماه ان درهماك
وهذا والذي قبله ماخوذ من قوله وفصل الهاء كلا فصل بعد وانه اذا اسقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى
ان يضربها نحو كتاب وان درهماك نحو شملال وفهم من كلامه ان الفصل اذا كان بغير ما ذكر لم نحو الامالة فليبيع
الطلوعي في قوله وفصل الهاء كلا فصل وقيده غيره بان لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال
وقد تقوم مثله في الياء انتهى ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الامالة شرع في ذكر موانعها فقال وحرف
الاستعلا يكف مظهرا اي يمنع تاثير سبب الامالة الظاهر من كسر او يا وكف الكف را يعني ان موانع
الامالة ثمانية احرف منها سبعة تسمى حروف الاستعلاء وهي ما في اوائل هذه الكلمات قد صاد
ضرار غلام خالي طلحة ظليما والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة
الالف وتكف تاثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل ياتي وعلة ذلك ان السبعة الاولى تستعلي
الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة واما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة وقيد بالمظهر
للاحتراز من السبب المنوي فانها لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف في نحو هذا قاض في
الوقف ولا من امال اصله ما صح ولا امالة باب خاف وطاب كما سبق تنبيهات الاول قوله او يا
تصريح بان حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة يمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح
بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الا
الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ثم لم يمثل لذلك وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم بل الظاهر
جواز امالة نحو طغيان وصياد وبريان ورياز وقد قال ابو حيان لم نجد اكثرهم حرف الاستعلاء والراء في الياء
وانما يمنع مع الكسرة فقط الثاني انما يكف المستعلي امالة الاسم خاصة قال الجزولي ويمنع المستعلي
امالة الالف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وبقي وعلته ان الامالة في الفعل تقوى
ما لا يقوى في الاسم ولذلك لم ينظر الى ان العين من الياء او من الواو بل اميل مطلقا الثالث انما يقيد الراء
بغير المكسورة للعلم بان الامر قوله بعد وكف مستعل ورا ينكف بكسر را انتهى واشار بقوله ان كان ما يكف
بعد متصل او بعد حرف او بحرفين فصل الى انه اذا كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء
والراء متاخرا عن الالف فشرطه ان يكون متصلا نحو فاخر وناعق وباخل نحو هذا عاقل ورايت عاقلا او
منفصلا بحرف نحو نافخ وناعق وناشط ونحو هذا عاذر ورايت عاذرا او بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ
ونحو هذه دنانير ورايت دنانير لما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا نعلم احدا ممن تميل الالف
واما

نحو عالم ومساجد او وقعت بعد حرف
يلي كسرة نحو كتاب او بعد حرفين وليا
كسرة او ليها الخ اصل

واما المنفصل بحرفين فنقل عن سيبويه امالة عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي قليلة وجزم
المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وفهم مما سبق ان حرف الاستعلاء او الراء لو فصل باكثر
من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتاخر رابعا ومثاله لن يريد ان
يضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد واشار بقوله كذا اذا قدم ما
لم ينكسر او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر الى ان المانع المذكور اذا كان متقدما على الالف
اشترط لمنعه ان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وظالم وغالب
وخالد وقاتل وراشد بخلاف نحو طلاب وغلاب وقتال ورجال ونحو اصلاح ومقرام ومطواع وارشاد
تنبيهات الاول من اصحاب الامالة من يمنع الامالة في هذا النوع وهو الساكن اثر كسر لاجل حرف
الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية ان الامالة فيه وتركها من السواء
وعبارة الكافية كذا اذا قدم ما لم ينكسر وخير ان سكن بعد منكسر وقال في شرحها وان سكن بعد كسر جاز
ان يمنع وان لا يمنع نحو اصلاح وهو مخالف لما هنا الثاني ظاهر قوله كذا اذا قدم انه يمتنع ولو فصل
عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره انه ذلك اذا كانت الالف تليه نحو صالح وقاعد انتهى وكف
مستعل ورا ينكف بكسر را كغارما لا اجفو يعني اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت
مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء او راء غير مكسورة فتمال نحو على ابصارهم وضارب وغارم وطارد
ونحو دار القرار ولا اثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع
وكفته عن المنع فلم يؤثر تنبيهات الاول من هنا علم ان شرط كون الراء مانعة من الامالة
ان تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا يكون مانعا الثاني فهم من كلامه جواز امالة
نحو الى حمارك بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الامالة
وهو حرف الاستعلاء او الراء التي ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضي لتركها اولى الثالث
قال في التسهيل وربما اثرت يعني الراء منفصلة تاثيرها متصلة واشار بذلك الى ان الراء اذا تباعدت
عن الالف لم تؤثر امالة في نحو بقادر ولا نجيب في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل
الاول ويفخم الثاني ومن امالة الاول قوله عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر قال سيبويه والذين يميلون كافرا اكثر
من الذين يميلون بقادر انتهى ولا تمل لسبب لم يتصل بان يكون منفصلا اي من كلمة اخرى فلا يمال الف سابور للياء
قبلها في قولك رايت يدي سابور ولا الف مال للكسرة قبلها في قولك لزيد الرجل مال وكذلك لو قلت هاان ذي عنبة لم تمل
الف ها للكسرة لانها من كلمة اخرى والحاصل ان شرط سبب تاثير الامالة ان يكون في الكلمة التي فيها الالف تنبيهان
الاول يستثنى من ذلك هاء ها التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضربها وادر ها بها فانها قد اميلت وسببها منفصل
اي من كلمة اخرى الثاني ذكر غير المصنف ان الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تؤثر في الالف لعدما

Copyright © King Saud University